**الفرع الثالث :- العلاقة بين المركز والولايات :**

 أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الاتحاد والولايات في الاتحاد والهند، فمن الناحية التشريعية قد أكد الدستور الهندي بأن للبرلمان الاتحادي أن يسن قوانين تسري على كافة أنحاء الأراضي الهندية، ولا يجوز الطعن في شرعية أي قانون صادر من البرلمان بدعوى أنه تجاوز النطاق الإقليمي، وللبرلمان الاتحادي وحده السلطة في سن أي قانون بشأن أي أمر غير وارد في قائمة الشؤون المشتركة أو قائمة الشؤون المحلية، وفي حالة إعلان الطوارئ فإن للبرلمان الاتحادي سلطة التشريع لكل جزء من الأراضي الهندية وفي شأن كل أمر من الأمور الواردة في قائمة الشؤون المحلية للولايات، وفي حالة تعارض أي حكم من أحكام قانون صادر من الهيئة التشريعية لولاية ما، مع حكم من أحكام قانون صادر من البرلمان في حدود اختصاصه أو تعارض مع أي قانون قائم بشأن احد الأمور المبينة في قائمة الشؤون المشتركة فأن القانون الصادر من البرلمان الاتحادي يكون هو الواجب تطبيقه سواء كان سابقاً أم لاحقاً للقانون الصادر من الهيئة التشريعية في تلك الولاية.

 أما من الناحية التنفيذية فأن للسلطة التنفيذية الاتحادية الحق في ان تصدر لكل ولاية التوجيهات التي ترى أنها ضرورية، وتمارس السلطة التنفيذية في كل ولاية بطريقة تحترم القرارات الصادرة من قبل المركز، بحيث لا تعرقل أو تضر ممارسة السلطة التنفيذية للاتحاد لمهامها، أما في مجال العلاقات المالية فقد تم تقسيم أعباء الإدارة المالية فيما بين المركز والولايات.

 استناداً على ما تقدم يمكن تسجيل عدة ملاحظات على طبيعة النظام السياسي في الهند، فعلى الرغم من الطبيعة (الفيدرالية) التي تبناها الدستور الهندي، إلا أنه لم يطبق كما يدل مفهوم (الفيدرالية)، إذ إن الدستور قد تم صياغته بصورة تجعل من السلطة التنفيذية مركز قوة وخاصة الوزارة، وهذا يتعارض مع أركان النظام البرلماني الذي يقوم على أساس التوازن والتعاون فيما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فمن ناحية أعطى الدستور الحق لرئيس الجمهورية بإعلان حالة الطوارئ التي من خلالها تدار أية ولاية بشكل مباشر من قبل المركز ، وعلى الرغم من أن هذا الحق هو لرئيس الجمهورية إلا أنه اقترن بمشورة الوزارة، ويمكن ملاحظة ذلك من حيث الواقع إذ إن جميع الحالات التي أعلنت فيها الطوارئ قد تمت بطلب من رئيس وزراء الهند، ومن ناحية أخرى أن النظام البرلماني قد أعطى الحق للوزارة حل البرلمان عن طريق رئيس الدولة وهذا لأجل تحقيق التوازن في الرقابة المتبادلة فيما بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وان سيطرة حزب المؤتمر على مقاعد البرلمان لسنوات عديدة قد أمن تأييد الأغلبية البرلمانية لصالح الوزارة المنبثقة منه .

 فضلاً عن أن الدستور الهندي قد أعطى صلاحيات واسعة لصالح المركز قياساً بتلك التي حددها للولايات ، وكما أعطى الأولوية للقوانين التي يصدرها البرلمان الاتحادي في حال تعارضها مع أحكام قانون تصدره الهيئة التشريعية لأية ولاية فيما يخص القائمة المشتركة، ففي هذه الحالة تفقد القائمة المشتركة المنصوص عليها في الدستور أهمية وجودها كون المركز يسعى دوماً لتوسيع صلاحياته على حساب الولايات .

**النظام الانتخابي في الهند:**

إن اختيار النظام الانتخابي هو أحد أهم مقررات المؤسسات الديمقراطية، في معظم الحالات فإن اختيار أي نظام انتخابي خاص له بالغ الأثر على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني، كما وأن استقرار النظام السياسي رهن بالنظام الانتخابي الذي يراعي العوامل التاريخية ، والاجتماعية للبلاد، وبناءاً على ذلك فقد حاولت العديد من الدول تكييف نظم انتخابية تتناسب تماماً مع طبيعة وواقع مجتمعاتها وظروفها.

 ويقصد بالنظام الانتخابي هو النظام الذي يحول الأصوات إلى مقاعد برلمانية، بمعنى آخر الطريقة التي بمقتضاها يتم احتساب الأصوات المدلى بها في انتخاب عام من أجل تبيان المرشحين الفائزين بالمقاعد المُتنافس عليها.

وتعد مسألة انتقاء النظام الانتخابي من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي، وهي عملية تتم حالياً بشكل مدروس لا انتقائي كما كان سابقاً، ففي غالبية الأحيان يترتب على انتقاء نظام انتخابي معين تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني.

وهنالك ثلاثة أنواع أساسية من الأنظمة الانتخابية، هي نظام الانتخاب بالأكثرية، أو بالأغلبية، وهو النظام المتبع في الهند، ونظام الانتخاب بالتمثيل النسبي، ونظام آخر مختلط يجمع بين خصائص الاثنين .

إن النظام الانتخابي السائد في الهند هو نظام الأغلبية البسيطة(الفائز الأول) ويُقصد بنظام الانتخاب بالأغلبية، هو حصول مرشح ، أو عدة مرشحين على عدد من الأصوات يفوق الأصوات التي حصل عليها أي من منافسيه فإنه يفوز بالمقعد النيابي المخصص لتلك المنطقة الانتخابية، وهذا النظام يعد من مُخلفات الاستعمار البريطاني الذي انتهى سنة 1947، ويعد من أبسط أنواع أنظمة الأغلبية التعددية، يعني استعمال دوائر منفردة العضوية والتصويت المركزي للمرشح، إذ يقوم الناخب باختيار مرشح واحد فقط، والمرشح الفائز هو ببساطة الذي يفوز بأكبر عدد من الأصوات وأن سبب اختيار هذا النوع (الفائز الأول)، كونه يسهم في حصول أحد الأحزاب الكبيرة على أغلبية المقاعد النيابية، من خلال أحقية هذا الحزب في تشكيل الحكومة لوحده، ويؤدي إلى ظهور معارضة برلمانية متماسكة من خلال إعطائها مقاعد كافية لأداء دور إشرافي نقدي وتقديم نفسها كبديل واقعي للحكومة، وهذا بدوره يسهل تشكيل حكومات مستقرة ومتعاونة تؤدي إلى انسيابية العملية التشريعية، وتجري الانتخابات العامة في الهند كل(5) أعوام ، يتم انتخاب أعضاء مجلس الشعب (Lok Sabha) ،من دوائر منفردة العضوية، أي نظام الدائرة الواحدة، بمعنى اختيار مرشح واحد لكل دائرة، وهذا ما متّبع في النظام الانتخابي في بريطانيا حالياً، على العكس من انتخاب أعضاء مجلس الولايات (Rajya Sabha)،الذي يتم بانتخاب غير مباشر عن طريق الجمعيات التشريعية بالولاية، وتعتمد الانتخابات في الهند على الإحصاء السكاني الذي يتم إجراءه، وأن كل المتغيرات التي تطرأ على الإحصاء تنعكس على عدد أعضاء مجلس الشعب (Lok Sabha).

بعد استقلال دولة الهند عام1947م وتشكيل الجمعية التأسيسية فيها، كمجلس يقوم بمهام التشريع وتشكيل الوزارة ومراقبتها، تحوّلت فيما بعد إلى مجلس النواب بموجب نظام انتخابي في عام 1951م الذي عرّف باسم (قانون تمثيل الشعب)، الذي منح الحق لأي ناخب أن يرشح نفسه لنيل مقعد في البرلمان، ماعدا المقاعد المحجوزة، وكذلك مقاعد المناطق المستقلة، إذ يحتاج المرشح إلى أن ينتمي إلى تلك الجالية أو المنطقة المعنية كما طالب بعض أعضاء الجمعية شريطة المؤهلات التعليمية للمرشحين، إن قانون تمثيل الشعب تناول أيضاً بنداً حول عدم التأهيل لأعضاء البرلمان أو المرشحين للانتخابات، الذي أضيف بعد مضي عدة أعوام، ومعيار عدم التأهيل اليوم يشمل تدعيم التوتر الطائفي، وسوء استعمال المعابد، وارتكاب الجرائم ضد النساء، والفساد والإرهاب أو دعم الإرهاب، ولم تجري الهند أي تغييرات أو تعديلات على النظام الانتخابي المتبع فيها إلاَّ أن الأمر لم يخلو من محاولات عدة منها، مشروع قانون لحجز مقاعد النساء بالبرلمان في عام (١٩٩٦, ١٩٩٨, ١٩٩٩, ٢٠٠٣, ٢٠٠٥, ٢٠٠٨)، وأخيراً في عام ٢٠١0، تحت الضغط من قبل الحركة النسائية، وفي النهاية تمت الموافقة على مشروع القانون في مجلس الشعب (Lok Sabha) ،في 2010، ولكن حتى الآن لم تتم الموافقة عليه في مجلس الولايات (Rajya Sabha) ، فضلاً عن محاولات اللجنة الوطنية في الهند للعمل بنظام الجولتين (أي أن تجري جولة ثانية بين المرشحين الأول والثاني في كل مقاطعة في اليوم الذي يلي الجولة الأولى)، إلا أن تقرير لجنة الانتخابات الهندية بعد انتخابات 2004 ، لم يتابع هذا الاقتراح، وفي انتخابات 2014 ، تم السماح للمرة الأولى لمثليي الجنس بالمشاركة في الانتخابات العامة.

وتتولى مهمة الإشراف على العملية الانتخابية وإدارتها، والسيطرة عليها خاصةً فيما يتعلق بمهمة الإشراف على جميع الانتخابات الخاصة بعضوية البرلمان، وكذلك الانتخابات لشغل منصب رئيس الدولة ونائب الرئيس إلى مفوضية الانتخابات التي تعد جهة دائمة تم إنشاؤها عام 1950، وتتكون من رئيس المفوضية وعدد من المفوضين الانتخابيين يتم تعيينهم من قبل رئيس الدولة لمدة (6) أعوام ، ويتم عزله من قبل البرلمان، وتعتمد الانتخابات في الهند على الإحصاء السكاني الذي يتم إجراءه، وأن كل متغيرات تطرأ على الإحصاء تنعكس على عدد أعضاء مجلس الشعب (Lok Sabha) ، لقد أفرز نظام الأغلبية البسيطة في جمهورية الهند نتائج متعارضة إلى حدٍ ما منذ تأسيس جمهورية الهند عام 1947م حتى الوقت الراهن، الذي يمكن أن نميز بين مرحلتين في هذا الصدد:

* **المرحلة الأولى (1947-1977) :** تميزت هذه المرحلة بهيمنة (حزب المؤتمر الهندي) كحزب مسيطر على أغلبية المقاعد البرلمانية مع وجود أحزاب أخرى ، لكنها أحزاب ضعيفة وتغلُب عليها الصفة الطائفية والمناطقية...الخ.

ويمكن إرجاع سبب قوة حزب المؤتمر في هذه المرحلة إلى طبيعة قياداته السياسية وعوامل أخرى ذكرناها سابقاً أكسبته قوة اجتماعية كبيرة ترجمها النظام الانتخابي بإعطائه الأغلبية المطلقة التي مكنته من الهيمنة على كل من البرلمان وتشكيل الحكومة، ونتيجةً لطبيعة ذلك الوزن المؤثر الذي أحتله حزب المؤتمر الهندي أستطاع عبر ذلك الوزن من بناء عملية تشريعية تتميز بالديناميكية الكبيرة والتي ساعدت على تغطية أغلب احتياجات الهند التشريعية.

* **المرحلة الثانية (1977- 2014):** تميزت هذه المرحلة بانبثاق عدد من الأحزاب القوية والتي استطاعت تقويض مساعي حزب المؤتمر الهندي من نيل الأغلبية المطلقة، الأمر الذي قاد إلى خلق صراع حزبي أنعكس على العملية التشريعية بجعلها أقل فاعلية من المرحلة السابقة.

**القوى السياسية والحزبية والمجتمعية في الهند**

**اولا\ القوى الاجتماعية** : الهند واحدة من دول العالم التي تميزت بتنوع وتعقد كبيرين في التركيبة الاجتماعية لسكانها اذ تضمن مجتمعها اجناس متعددة وبيئات مختلفة كان لها الاثر في خلق عادات وتقاليد متعددة فضلا عن وجود اديان ولغات متباينة .

1-**التعددية الطبقية**: يتميز المجتمع الهندي بالتعددية العرقية فضل عن وجود تمايز طبقي واسع فيما بين السكان وذلك بفعل ظروف وعوامل عديدة وعززت هذه التعددية الطبقية والتركيب الطبقي التعددية في النظام السياسي اذ لازال يلعب دورا خطيرا في الحياة الاجتماعية والسياسية ،وقد نشا هذا النظام مع نشأة الهند منذ قرون عديدة وارتبط بصورة خاصة بالغزاة من الهنود الآريين واكتسب خصائصه المميزة وجموده عبر قرون حتى اصبح يدخل كل منافذ الحياة الاجتماعية في الهند ولايزال يلعب دورا في النظام السياسي.

واعترض المختصون والعلماء على اصل ومستقبل التمايز الطبقي في الهند ولم يستطيعوا حتى يومنا هذا اعطاء تفسير مقنع لهذا النظام واسباب جموده فقد قسموا هذا النظام من خلال مفهوم اجتماعي على اساس ملكية وسائل الانتاج اضافة الى ارتباطها بملكية الارض حيث انتقلت هذه المجتمعات من البدائية الى الملكية المركزية كظاهرة ضرورية تقرر تركيبها بصفة اساسية بانقسام المجتمع الى اعضاء وتابعين للملك او الامبراطور ومعه الطبقة الحاكمة والفلاسفة ، لهذا انقسم المجتمع الى اربع طبقات رئيسية:

1- البراهمة تشمل الكهنة والمعلمين والفلكيين 2- الشاتريا وتضم الملوك والمحاربين والاداريين 3- الفيشيا تضم التجار والصيرفة 4- الشودرا وتشمل الفلاحين والعمال، يضاف الى هذه الطبقات طبقة المنبوذين التي تكون اسفل السلم الاجتماعي ، وتنقسم الطبقات أعلاه إلى عدد من الطوائف وبتكاثرها تتجزأ إلى طوائف فرعية أخرى، وبهذا فإن المجتمع الهندوسي يضم إعداداً هائلة من الطبقات والطوائف، وأن أهم ما يميزها هو أن الطبقات والطوائف المختلفة لا تتزاوج فيما بينها **و**كل طبقة يطلق عليها (جاتي)JATI التي تعني الوحدة الصغيرة التي تحدد مكانة الشخص ودوره ،وهذه الوحدة او الطبقة تمتاز بصفة الجمود الاجتماعي لان كل طبقة تعتبر نفسها متفوقة على الطبقة التي تليها وهناك لا مساواة اجتماعية وقانونية فمثلا العقوبات تختلف باختلاف الطبقات.

2-**التعددية اللغوية**: اللغة هي من أهم عوامل التماسك الاجتماعي كونها تقترب بين السكان وتساعد على تفاهمهم وترابطهم، وقلماّ تتكلم شعوب دولة ما بلغة واحدة، فعادة توجد اكثر من لغة واحدة ضمن الدولة وقد قيل قديماً : ( إن الهند ملخص العالم)، أي انها تجمع شتى اجناس العالم ، وتعد ملتقى الاديان، ومنبت للغات عديدة، فالهند هي الدولة الاولى في العالم من ناحية تعدد اللغات،وتنوع اللغات فيها يرجع الى اختلاف الجهات التي وفدت منها الموجات البشرية الى شبه القارة الهندية، وتواجه الهند منذ استقلالها وحتى اليوم المشكلة الثقافية وهي اللغة حيث يوجد فيها بحدود ) 1652) لغة منها 18 لغة معترف بها في الدستور إضافة إلى 103 لغة دخيلة، والملاحظ ان اللغة الانكليزية هي الوسيلة الاساسية للاتصال بين الفئات المثقفة في عموم الهند إضافة إلى الإعلام والتجارة وجاء هذا التأثير بسبب الاحتلال البريطاني الذي دام قرابة 300 سنة ،ورغم المحاولات الجارية للتخفيف الاعتماد على اللغة الانكليزية والعودة إلى اللغة إلام غير إن عموم السلطة في الهند في الحكم والتعليم والسياسة) لا تتكلم غير الانكليزية ) إضافة إلى هناك نسبة من الشعب الهندي لا تتكلم غير الانكليزية لذلك احتلت اللغة الانكليزية مكانه خاصة في الحياة الاجتماعية ، وهذه التعددية جعلت من غير الممكن سيطرة أي لغة على شبه القارة الهندية حتى اللغة الهندية لم تتمكن من فرض وجودها كما واجهت الهند قبيل استقلالها كيفية تقسيم البلاد من الناحية الإدارية هل على أساس جغرافي أم قبلي أم لغوي وبعد 6سنوات من الاستقلال تم تنظيم الجمهورية على أساس الحدود اللغوية ،وتجدر الاشارة إلى أن التنوع اللغوي في الهند اثار اشكالات كبيرة، خصوصا عند عملية وضع اللغة الهندية موضع التطبيق فقد واجهت مصاعب اهمها اصدار قانون اللغة الرسمية عام 1963 الذي اكد استمرار العمل باستعمال اللغة الانجليزية فضلاً عن اللغة الهندية للأغراض الرسمية في الاتحاد الهندي، وهذا اثار استياء البعض كونهم يرفضون استمرار استعمال اللغة الانجليزية لأنها لغة الاستعمار البريطاني ، بالمقابل طالبت المجموعات المتنوعة لغوياً تنظيم الولايات الهندية وفقاً الى اللغة السائدة في كل ولاية، ولكن هذا من شأنه أن يهضم حقوق اقليات لغوية عديدة كون بعض الولايات يتكلم سكانها اكثر من لغة.

3- **التعددية الدينية**: يعد الدين عاملا من عوامل التجانس السكاني للدولة، فالدولة التي تسودها وحدة دينية تكون اكثر انسجاماً وتجانسا، وللدين دور مهم في استقرار الدول وسياستها فالتعدد الكبير للأديان ضمن الدولة الواحدة قد يكون مثار للفتن والمنازعات، ولعل اكبر المشاكل التي واجهتها الهند هي مشكلة التعدد الديني وقضية تحديد الهوية الدينية لها، فقد شهدت في النصف الثاني من القرن العشرين مواجهة متصاعدة فيما بين الأديان وكان اقساها الممارسات التي قامت بها جماعات هندوسية تحت ذريعة حماية الديانة الهندوسية وأخذت هذه الممارسات اشكالاً مختلفة كأعمال شغب وقتل وحرق وغيرها ، وكان من نتيجة التعصب الديني الذي الحق ضررا كبيرا على عموم القارة الهندية ان انفصلت الباكستان عن الهند سعيا" وراء حل هذه المشكلة غير ان هذا التقسيم لم يحلها بقدر ما ساهم في تعميقها على المستويين الداخلي والدولي ،ان التداخل بين الدين والسياسة في الهند لم يكن حدث اليوم فقد تأسست في القرن الثالث قبل الميلاد امبراطوريو(اشوكا) البوذية ومن خلال هذه الامبراطورية تعذرت الهيبة الاجتماعية للبوذيين ولكن على مر التاريخ نرى ان البوذية قد تم قمعها في الهند وخرجت الى الصين وسريلانكا والنيبال، وفي القرن الثاني عشر جاء دور المسلمين اذ احتلوا مركزا اساسيا ودينيا قويا في عموم الهند ووصلوا الى اوج سلطانهم ايام المغول وبعد دخول الاستعمار البريطاني بدأت مرحلة دعم الدين الهندوسي من خلال ضرب الطائفتين الاسلامية والهندوسية مما ساعد الهندوسية على النمو وبالتحديد خلال القرن التسع عشر كرد فعل ضد الحملات التبشيرية واحياء الحركة الفكرية الهندوسية .

**ثانيا \ القوى السياسية والحزبية في الهند:ـ**

أن سمة التنوع في المجتمع الهندي قد ألقت بضلالها على التركيبة الحزبية لذلك شهدت الهند ولادة الكثير من الأحزاب السياسية (ولا سيما بعد الاستقلال) اما قبل ذلك فقد بدأت الحياة الحزبية في شبه القارة الهندية بعقود عديدة فقد تأسس حزب المؤتمر الوطني الهندي عام1885 ومثل هذا الحزب الوعاء السياسي لجميع مثقفي وسياسي الهند إلا إن تفوق الأغلبية الهندوسية فيه وخصوصا" مع مطلع القرن العشرين دفع المسلمين إلى تأسيس حزب الرابطة الإسلامية عام 1906 اذ مثل الحزب النخبة الإسلامية من المثقفين والملاك والصناعيين، وشهدت مرحلة ما بعد الاستقلال تزايدا" في عدد الأحزاب السياسية في الهند بدرجة كبيرة ونشأت معظم الأحزاب الرئيسة من داخل حزب المؤتمر الهندي و ليس من خارجه ومن بين هذه الأحزاب ، حزب المؤتمر الاشتراكي الذي أصبح نواة لحزب براجا الاشتراكي والحزب الشيوعي أيضا الذي لم يطرد من المؤتمر حتى عام 1945 هذا إلى جانب العديد من زعماء أحزاب المعارضة البارزين كانوا في وقت ما أعضاء عاملين في حزب المؤتمر.

وعد المختصون بالشؤون الهندية إن قسما من هذه الأحزاب لا تحمل سمة الحزبية وان كان النظام السياسي الهندي قد اعترف بها على أنها أحزاب سياسية إلا أنها وفي أحسن حالاتها لا تعد سوى جماعات مصالح أو ضغط على النظام من اجل تحقيق مطالب أعضائها ، وعلى مستوى القومي أم على المستوى المحلي على شكل تحالفات جبهوية حزبية (صغيرة أم كبيرة ( كان الهدف فيها الوصول إلى السلطة واغلب هذه التحالفات هي ترتيبات انتخابية تجمع أحزاب مختلفة لأيدولوجيات ما بين يساري أو يميني أو إقليمي أو ديني ، غايتها الأولى إضعاف مرشحي حزب المؤتمر ولم يكن حزب المؤتمر (لا سيما في بعض الولايات ( بعيدا عن سياسة التحالفات إذ كان يشترك في سياسة التحالفات من حين إلى أخر كما حصل في انتخابات ولاية (أندرا) عام1955 وكان هدفه يدور حول هزيمة الشيوعيين وتحديهم عن طريق صناديق الاقتراع وتتميز الحياة السياسية في الهند بتعدد الأحزاب السياسية حيث هناك الحرية الكاملة في تشكيل أي تجمع أو حزب سياسي فقد وصلت عدد الأحزاب التي شاركت في انتخابات عام 1952 قرابة 70 حزبا سياسيا منها ما هو على مستوى عموم الهند ومنها ما هو على مستوى ولاية من الولايات وهذا ما يثير صعوبة في تقسيم هذه الأحزاب إلى يمين ويسار بالمفهوم المعروف لكل منهما.

 وضع الكتاب والباحثون تصنيفات عديدة للأحزاب السياسية في الهند، يختلف كل منهما عن الآخر بحسب وجهات نظر كل باحث أو كاتب، وكان ( نهرو) من أوائل الذين تناولوا موضوع تصنيف الأحزاب السياسية الهندية ، إذ قّسمها إلى عدة مجموعات تضم المجموعة الأولى الأحزاب السياسية ذات الايديولوجيات الاقتصادية ، بينما تضم المجموعة الثانية الأحزاب الطائفية، والمجموعة الأخيرة تضم الاحزاب السياسية التي تعمل بإخلاص للمحافظة على الدولة العلمانية والديمقراطية.

 ويمكن تقسيم القوى والاحزاب السياسية الفاعلة في الساحة الهندية الى **3** مجاميع وهي:ـ

أ-التحالف الديموقراطي الوطني:

1-حزب بهاراتيا جناتا

2- حزب المؤتمر الوطني ديسيا

3-موريوكو درافيدا كازكام

4-شيف سينا سواييماني ياكشيا وراشتريا ياكشا

 5- حزب تلوكو دسام

ب- التحالف التقدمي المتحد ويضم :

1- المؤتمر الوطني الهندي

2- حزب لوك جانشاكتي

3- راشتريا جناتا

4- جاركاند موكتي مورجا

ج- الجبهة الثالثة وتضم: 1- حزب سماجادي 2- حزب آم آدمدي 3- عموم الهند درافيدا كازاكام 4- جبهة تقدم عموم الهند 5- حزب باهوجان ساماج 6- الحزب الشيوعي الهندي(الماركسي –اللينيني) 7- جناتا دا (المتحد) 8- مهاراشترا ناقنيرمان سينا 9- الجبهة الديموقراطية السيخية 10- مؤتمر ترينامول 11- حزب مؤتمر يو اس آر.

فضلا عن ذلك يمكن تحديد طبيعة الأحزاب السياسية في الهند على مستوين هما:ـ

أـ الأحزاب السياسية على مستوى الوطني ، يمكن تحديدها في ضوء مارستها للحكم في التجربة البرلمانية في الهند منذ قيام الدولة عام 1947 واستمرار قوة نفوذها في الهند وأبرزها:ـ

1ـ حزب المؤتمر الوطني الهندي INC

2ـ حزب بها راتيا جاناتاBJP

3ـ الحزب الشيوعي الهندي ICP

4ـ حزب الجبهة المتحدة UF

ب ـ الأحزاب السياسية على المستوى الإقليمي والمحلي ، يمكن تحديدها في ضوء طبيعة تشكيلها والعضوية فيها ومنطقة نفوذها وقاعدة تأثيرها وأثرها في التجربة الهندية البرلمانية وهي:ـ

1ـ حزب أكالي دال AD

2ـ حزب درا فيد يامو نتيرا كازامام DMKP

3ـ حزب المؤتمر الوطني لجامو و كشمير NCJ8K

وسنحاول أن نركز هنا على أكثر الأحزاب تأثيرا" ونفوذا" في الساحة السياسية الهندية وهما حزب المؤتمر الوطني وحزب بهارتيا جاناتا :

1ـ حزب المؤتمر الوطني الهندي :ـ تأسس هذا الحزب عام 1885 وقد كان لبريطانيا دور أساسي في تأسيسه من اجل امتصاص نقمة وهياج الشعب الهندي حيال السياسة البريطانية في الهند ولم يكن هدفه في بداية تأسيسه الاستقلال فقد كان يدعو إلى التعاون مع البريطانيين والضغط عليهم من اجل منح الشعب الهندي تمثيل سياسي أوسع في حكم بلادهم هذا كله في إطار الإمبراطورية البريطانية والاستفادة من بريطانيا لتخليص الشعب الهندي من حالة التخلف التي يعيشها وعلى مختلف المستويات ، ويمكن تحديد أهداف الحزب من خلال دعوته إلى تحقيق الرفاهية للشعب الهندي وتأسيس دولة اشتراكية بالوسائل السلمية أي من خلال الديمقراطية البرلمانية كما وانه لا يؤمن بصراع الطبقي باعتباره ظاهرة خطيرة إضافة إلى سعيه إلى تحقيق السلم العالمي والصداقة مع الشعوب فهو حزب يدعو إلى نبذ المفاهيم والأفكار القديمة ولم يكن محدد بطبقة أو طائفة دينية معينة أو مقاطعة ما لهذا استطاع أن يجابه جميع الأزمات السياسية التي إحاطته إضافة إلى انه الحزب الوحيد الذي عمل من اجل الاستقلال مما ساعد على انضمام أفراد ذوي اهتمامات مختلفة تحت لوائه فهو يظم مختلف الاتجاهات يمينية ووسط واتجاهات يسارية ويعود الفضل في نجاح هذا الحزب هو فهمه للواقع الاجتماعي للهند بما يحتويه من اختلاف في اللغة والدين والعادات والتقاليد حتى أن نهرو حين أراد إدخال مفهوم التقدم في الحزب رفع شعار التقدم دون الانقطاع عن التقاليد ورغم امتلاك هذا الحزب لهيكل تنظيمي وهيئات خاصة به إلا انه لا يمتلك صيغ حزبية صارمة وهذا ما يفسر كثرة الانسحابات والانشقاقات منه .

 2-حزب بهاراتيا جاناتا(حزب الشعب الهندي )

تعود اصول حزب الشعب الهندي الى منظمة راشتريا سوايا مسيفاك سانغ وهي جماعة قومية هندوسية شبه عسكرية من المتطوعين اليمينيين تأسست عام 1925 كمجموعة انشات المدارس والجمعيات والاندية لنشر معتقداتها الايديولوجية ولتدريب الهندوس من اجل توحيدهم لمواجهة الاستعمار البريطاني في الهند والمسلمين في آن معا ،لكن الكثيرين ينتقدونها بسبب تطرفها لان نشاطها تركز على العنف ضد المسلمين وشكلت الجناح العسكري (باجارانغ دال ) ومنظمات متطرفة اخرى شاركت في مجموعة واسعة من اعمال العنف والتحريض على العنف ضد المسيحيين والمسلمين رغم حضرها من قبل الحكم الانكليزي ومن ثم من قبل الحكومة الهندية لثلاث مرات بعد الاستقلال احداها عام 1948 عندما اغتال ناثورام جودز وهو عضو سابق فيها المهاتما غاند، اما سياسيا فتمتد جذور الحزب الى حزب بهاراتيا جانا سنغ الذي تأسس عام 1951 ثم اندمج مع حزب جانا بارتي عام 1977 كي يستطيعا هزيمة حزب المؤتمر ولكن في الثمانينيات حل محل هذين الحزبين حزب الشعب الهندي(بهاراتيا جاناتا بارتي) الذي فاز بمقعدين فقط في انتخابات عام 1984 ولكن تصاعدت شعبية الحزب بشكل كبير بين الهندوس اثر المسيرة الهندوسية التي نظمها لهدم مسجد بإبري عام 1992 والذي اثار اعمال عنف واسعة ،واشترك الحزب في حكومتين ائتلافيتين في التسعينيات لكنه استطاع الوصول الى السلطة المركزية مع حزب التحاف القومي الديموقراطي عام 1998 بزعامة فاجبايي واستمر في حكومته حتى 2004 كما وصل الى السلطة في ولاية غوجارات منذ عام 1995 ولحد الآن، ولتتوج مسيرة هذا الحزب في انتخابات 2014 بحصوله على 282 مقعد برلماني مما يعني تشكيله الحكومة الهندية بمفرده لأول مرة واحتمال تشكيل التوجهات السياسية للدولة وفق منطلقاته الفكرية والايديولوجية. تركزت أفكار الحزب على المستوى الداخلي بان تكون اللغة السنسكريتية ولغة الهندوس هما لغتين إلزاميتين في الهند ويجب تعلّمها فضلا عن تضمين المناهج الدراسية جوانب من الثقافة الهندوسية وتراثها القديم مطالب أيضا عن طريق البرلمان بتقوية المؤسسة العسكرية الهندية ورفدها بكل ما هو جديد ومتطور ، إما على المستوى الخارجي فقد طالب هذا الحزب إن تتبنى الهند سياسة خارجية تقوي روابط ووشائج العلاقة بين كل من الهند والدول الصناعية الكبرى خصوصا الولايات المتحدة وفعلا طبقت هذه السياسة عندما تمكن من تشكيلة لحكومات مركزية في الهند لا سيما في النصف الاخير من التسعينات. وهذا ما يفسر التقارب وتقوية العلاقات بين الهند والكيان الصهيوني وإقامة علاقات دبلوماسية بينهما لا يتعارض (حسب وجه نظرهم) مع توجهات السياسة الخارجية الهندية وطموحاتها في إن يكون لها دور إقليمي ودولي.